

((القيمة السوقية للمصارف التجارية ومدى تأثيرها بمصادر التمويل/ دراسة تطبيقية  
للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق التجارية))

الباحث: علاء علي رحيم

[Abnnoo198249@gmail.com](mailto:Abnnoo198249@gmail.com)

الباحث: أ.م.د. علي عبد الحسين راجي

[ali\\_rajii2007@yahoo.com](mailto:ali_rajii2007@yahoo.com)

جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد

### المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على أهمية قياس القيمة السوقية للمصارف وبيان مدى انخفاضها أو تذبذبها وكذلك قياس متطلبات التمويل وهي إحدى طرق قياس مخاطر السيولة من خلال تحديد فجوة التمويل للمصارف, وتتمثل مخاطر السيولة بعدم امكانية المصارف على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بالمصارف التجارية, وقد تحدثت مخاطر السيولة نتيجة الاضطرابات في السوق المالي مما قد تؤدي إلى التقليل في بعض مصادر التمويل, وعلى إدارة المصارف المسؤولية الكاملة للسيطرة على مثل هذه المخاطر, وتقليل من مخاطر السيولة والمساهمة في تحسين القيمة السوقية للمصارف, وقد اعتمد الباحثان في بحثهما في الجانب التطبيقي على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها اعتمادا 2013-2017 وشملت عينة البحث مصرفين تجاريين هما (بغداد, والخليج التجاري), واستخدم البحث مجموعة من الوسائل المالية لتحقيق أهدافه, وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها وجود علاقة تأثير ما بين والقيمة السوقية للمصارف ومصادر التمويل, وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصارف التجارية بالعلاقة ما بين القيمة السوقية للمصارف التجارية ومصادر التمويل من خلال التعرف على متطلبات التمويل وتحديد احتياجاتها.

**الكلمات المفتاحية:** القيمة السوقية, مصادر التمويل, المصارف التجارية

### Abstract

The research aims to identify the importance of measuring the market value of banks and a statement of lower or volatility as well as measuring funding requirements, It is one way to measure liquidity risk by determining the funding gap for banks, Liquidity risk is not the possibility of banks to meet the financing requirements of commercial banks, Liquidity risk may occur as a result of unrest in the financial market, which may lead to reducing some sources of funding, And to manage banks full responsibility to control such risks, And to manage banks full responsibility to control such risks, Liquidity risk and contribution to improving the market value of banks. The researchers have adopted their search on the applied aspect of a range of reports and financial statements published for a group of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, which has been selected by 2013-2017. Baghdad, commercial bay, The research used a range of financial means to achieve its objectives, and research reached a range of conclusions that the most important relationship had an impact relationship between and the market value of banks and sources of funding, The research provided a series of recommendations, most notably the need for the administration of commercial banks by the market value of commercial banks and sources of funding by identifying and identifying the requirements.

**Keywords:** market value, sources of financing, commercial banks

## المقدمة

تعد مصادر التمويل واختيار المزيج الأمثل لها والقيمة السوقية للمصرف من المواضيع ذات أهمية في القطاع المصرفي، كون أن المصارف بحاجة الى الاهتمام بالمواضيع المهمة في مجال تطوير إدارة المصارف، وكما يعد قرار التمويل من أهم القرارات التي ينبغي على إدارات المصارف أن توليها أهمية بالغة، ويتم ذلك من خلال الأهمية التي تتعلق بتعظيم ثروة المساهمين، والذي يمثل الهدف الأساسي التي تسعى إليه إدارات المصارف متمثلة بتعظيم القيمة السوقية للمصارف، لأن القيمة السوقية تعد من المقاييس التي يستطيع المالكون من خلالها تقييم كفاءة إدارات المصارف، وبشكل عام تتكون مصادر التمويل لدى المصارف من المطلوبات وحقوق الملكية، والتي تستخدم في تمويل استثماراته، وتعد الودائع المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف التجارية في تمويل موجوداتها، لأن الودائع تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية، لذا جاء هذا البحث ليحلل مشكلة كيفية توفير مزيج أمثل لمصادر التمويل لتقليل مخاطر السيولة التي تؤثر على تعظيم القيمة السوقية للمصارف التجارية، فقد تضمن البحث أربعة مباحث، خصص المبحث الأول منه منهجية البحث، وخصص المبحث الثاني منه للجانب النظري ليتضمن محورين، يتناول المحور الأول القيمة السوقية، أما المحور الثاني سيتناول موضوع مصادر التمويل، أما المبحث الثالث منه فقد خصص للجانب العملي، ويتضمن ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول تحليل القيمة السوقية للمصارف التجارية عينة البحث، ويتناول المحور الثاني تحليل متطلبات التمويل، وتحليل الفرق بين معدل القروض الممنوحة ومعدل الودائع الأساسية في المصارف التجارية عينة البحث، في حين سيتناول المحور الثالث تحليل مصادر التمويل، أما المبحث الرابع فقد خصص الى الاستنتاجات وما تمخض عنها من توصيات.

## المبحث الأول

### منهجية البحث

#### أولاً: مشكلة البحث.

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات الآتية:

1. هل تقوم المصارف التجارية بأعداد دراسة لغرض تحليل احتياجاتها من التمويل وما هو دورها في القيمة السوقية للمصارف التجارية؟
2. هل هنالك تأثير مباشر أو غير مباشر بين القيمة السوقية للمصارف التجارية ومصادر التمويل؟
3. هل يمكن ان تتحسن القيمة السوقية في حالة التعرف على احتياجات المالية للمصارف التجارية وتوفير الاموال التي تحتاجها؟

#### ثانياً: اهداف البحث.

ان الهدف الاساسي للبحث هو معرفة مدى تأثر القيمة السوقية بمصادر التمويل من خلال قياس احتياجات المصارف التجارية للأموال على القيمة السوقية، ويكمن تلخيص اهداف البحث بالاتي:

1. العمل على تحليل اهم مؤشرات القيمة السوقية والتعرف على مدى تذبذبها أو انخفاضها.
2. التعرف على احتياجات المصارف للأموال ومعرفة نوع العلاقة ما بين احتياجات التمويل والقيمة السوقية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
3. تسليط الضوء على اهم الجوانب المعرفية التي تتعلق باحتياجات التمويل والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

#### ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث بما يذكر في النقاط ادناه:

1. معرفة مدى تأثير القيمة السوقية للمصارف التجارية بمصادر التمويل وكيفية المساهمة في رفع مستوى سعر السهم في السوق, والذي يؤدي بالنتيجة الى تحسين قيمة السوقية للمصارف.
2. الوقوف على اسباب انخفاض القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية عينة البحث.
3. التعرف على الاثر المباشر وغير المباشر بين كل من القيمة السوقية ومصادر التمويل من خلال تنوع مصادر التمويل.
4. التعرف على متطلبات التمويل لما لها من دوراً مهماً في قياس احتياجات المصرف للأموال.
5. بيان مدى استفادة المصارف التجارية من النتائج التي توصل اليها الباحثان في ظل الظروف المحيطة المتمثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية.

#### رابعاً: فرضيات البحث.

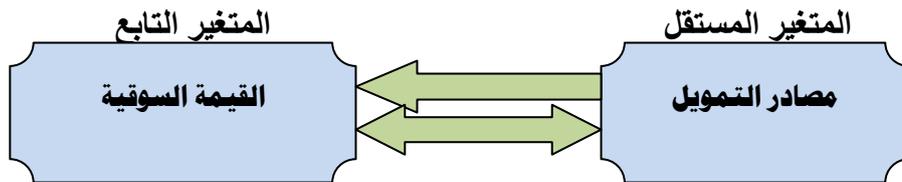
الفرضية الاولى: لا تحتاج المصارف التجارية عينة البحث الى اموال اضافية لتحقيق الاهداف الاساسية لها.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين كل من القيمة السوقية ومصادر التمويل .

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لمصادر التمويل في القيمة السوقية.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير لمصادر التمويل في القيمة السوقية.

#### خامساً: مخطط الدراسة.



شكل رقم (1) المخطط الدراسي الفرضي

#### سادساً: مجتمع العينة.

يشمل مجتمع البحث المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من (22) مصرفاً تجارياً, وتتكون عينة البحث من مصرفين هما (مصرف بغداد, مصرف الخليج التجاري) للفترة من (2013-2017).

جدول رقم (1) البيانات الخاص بالمصارف التجارية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال عند التأسيس (مليون)	راس المال الحالي (مليون)
1	مصرف بغداد	1992	100000	250000
2	مصرف الخليج التجاري	1999	600000	300000

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية اعلاه

#### المبحث الثاني

## المحور الاول

### القيمة السوقية للاسهم

**اولاً: مفهوم القيمة السوقية للسهم:** هو عملية تحديد اذ ما كان سعر السهم في السوق تم تقييمه بأكثر او اقل مما يجب, وهذه العملية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة التي تتعلق بشراء او بيع او الاحتفاظ بهذه الاسهم, لان تحديد القيمة الحقيقية للسهم العادي تساعد في توفير الية للتقييم يمكن للمستثمر اعتمادها في الحكم على جدوى الاستثمار في السهم العادي من عدمه (الحجلة، 2016:19).

وايضاً يمثل بانه مفهوم القيمة السوقية حق المساهم في المصرف وهذا السهم هو الذي يثبت الحق القابل للتداول وفقاً لقواعد القانون التجاري, ويعبر السهم عن حق مالكة في الجمعية العمومية والتصويت فيها والانتخاب, وحق الاولوية في الاكتتاب وعند التصفية بسبب الانقضاء (الحسناوي، 2016:92).

**ثانياً: تعريف القيمة السوقية:** تلك القيمة السوقية التي تعبر عن السعر الذي يمكن ان يباع او يشتري به الاسهم الخاضعة للتعامل في الاسواق المالية, والذي يحدث نتيجة تفاعل ما بين قوة العرض والطلب على السهم ويعد ذلك السبب الرئيسي لتغير المستمر فيه, وتعد القيمة السوقية اهم قيم الاسهم في حقوق الملكية للمصرف المصدر لها (علي، 2019: 47).

**ثالثاً: تعريف الاسهم العادية:** يعرف السهم بانه ورقة مالية يثبت لملكها حصة في موجودات المصرف, أي انها تمثل حصصاً في ملكية المصرف في حين ينظر المستثمرين للسهم العادي بانه يتميز بسمتين رئيسيتين هما امكانية بيع السهم يوماً ما في حالة كانت القيمة السوقية اعلى من سعر الشراء وتسمى مكاسب راس مالية, والسمة الاخرى كونه يمثل مصدراً نقدياً يمكن لحاملها من اعادة استثمارها (Kumar, 2017: 113).

**رابعاً: انواع قيم الاسهم :** هنالك عدة قيم مختلفة للسهم العادي والتي تمثل كافة البيانات المتعلقة بالسهم العادي ويمكن ان نذكر منها (القيمة الاسمية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية,) وكالاتي: (Majanga, B,2015: 10).

**1- القيمة الاسمية:** هي تلك القيمة المدونة بشكل واضح في قسيمة السهم العادي, ويتم حساب هذه القيمة حسب راس المال, والذي يمثل الحد الادنى للقيمة السوقية للسهم وتدفع لها عندما يطرح السهم للاكتتاب, أي ان القيمة الدفترية للسهم في بداية تأسيس المصرف تساوي القيمة الاسمية له, وتحسب هذه القيمة عن طريق ضرب القيمة الاسمية في عدد الاسهم العادية(المغربي، 2020،:27)

**2-القيمة الدفترية:** وهي القيمة التي تعبر عن حصة حامل السهم العادي بعد قيام المصرف بالوفاء بكافة التزاماته ويتم تصدير هذه القيمة بعد معرفة موجوداته وممتلكاته، ويعتمد هذا المؤشر في اتخاذ قرار الاستثمار, أي انه في حالة تساوت القيمة الدفترية مع القيمة السوقية فان قرار الاستثمار يعتبر مثالياً ذو جدوى كبيرة جداً (كداوي، 2008:90).

**3-القيمة السوقية :** وهي التي تعبر عن سعر السهم العادي للمصرف في السوق المالي وتتصف بكونها تتغير باستمرار والتي تتأثر بعوامل العرض والطلب وتعتبر المصارف ذات القيمة السوقية عالية مضمون اكثر من المصارف ذات القيمة السوقية المنخفضة (الجبلاوي وآخرون، 2017: 186).

**خامساً: العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية للأسهم العادية:**

وهي العوامل التي تتمثل في كمية المعلومات الجديدة الواصلة للسوق, وكل معلومة تصل الى السوق سوف تؤثر على قرارات المستثمرين تجاه الاسهم المعروضة في السوق وتتوقف هذا المعلومات على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وكالاتي: (الحمداني و الجويجاني, 2007:39)

1. **العوامل الداخلية :** هي تلك العوامل التي تحدث ضمن حدود نشاط المصرف ومن الممكن لإدارة المصرف السيطرة عليها وتقليل تأثيرها على القيمة السوقية للاسهم العادية وتسمى المخاطر القابلة للتنويع (Gitman,2012:287), والتي تشتمل على مجموعة من العوامل اهمها "هيكل التمويل, السيولة المتاحة للاستثمار, الارباح المحتجزة , قرارات توزيع الارباح, زمن توزيع الارباح, اداء المصرف, عدد الاسهم" (Sharif, 2015: 208)
2. **العوامل الخارجية:** هي تلك المخاطر التي تقع خارج نطاق سيطرة ادارة المصرف وتكون ذات تأثيرات كبيرة على القيمة السوقية لاسهم المصرف, والتي تتمثل في العوامل الاتية (الظروف السياسية, ظروف سوق المال "العرض والطلب", الظروف الاقتصادية "الركود والانتعاش", توقعات المستثمرين "العائد والمخاطر") وتتصف هذا المخاطر بكونها ذات تأثيرات مباشرة وغير مباشره على القيمة السوقية للاسهم (الفريجي, 2013 :44).

## المحور الثاني

### مصادر التمويل

**اولاً: مفهوم التمويل:** يتمثل مفهوم التمويل في كونه أحد الأنشطة التي تمارسها قطاعات الأعمال في الاقتصاد ولأيمكن لأي فرد أو منظمة أو دولة إن تمارس نشاطها وتستمر في الحياة دون المال, فالمنظمة كالمصارف والشركات تحتاج إلى التمويل لتغطية مستلزماتها وتمويل مشاريعها الاستثمارية (الجميل, 2002:13), اذ تهتم ادارات المصارف التجارية بقرارات توفير التمويل المناسب للاستثمار كونها بحاجة الى امول لغرض تنفيذ مشاريعها (Watson&Head,2007:2)

**ثانياً: تعريف التمويل:** وقد عرف التمويل على إنه هيكل رأس المال وهيكل التمويل (أي الهيكل المالي) اذ اعطى تعريفاً واحداً لهما وهو الطرق التي يمكن للمصارف التجارية ان تحصل بها على مصادر التمويل طويل الأجل وكيفية ادارة هذه المصادر الذي تحتاجها لدعم الاستثمارات طويلة الأجل, فهيكل رأس المال هو مزيج من الديون طويلة الأجل والملكية التي تستخدمها المصارف لتمويل أعمالها واما هيكل رأس المال فيكون متغيراً في المصارف وليس ثابت بما يحقق المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى حدٍ ( Ross et. 2008:3), لذا فان قرار التمويل له أثر كبير في تحديد الهيكل المالي وكلفته, لكون الكلفة تتوقف على تشكيلة الهيكل المالي, أي على نسبة كل نوع من أنواع التمويل فيه, وكلما كان بالإمكان تقليل كلفة التمويل كلما أدى ذلك إلى خلق أثر ايجابي على العائد الذي تحققه المصارف ومن ثم تعظيم ثروة المالكين (العامري, 2013:308).

**ثالثاً: متطلبات التمويل:** وهي احدى وسائل التي تستخدم لتعرف على مخاطر السيولة التي تسمى(مخاطر التمويل) ويمكن من خلالها تحديد فجوة التمويل للمصارف التجارية, لكون معظم الودائع تكون في حساب تحت الطلب أي امكانية سحبها في أي وقت الا ان المودعين لا يقدمون على ذلك القرار في الظروف الاعتيادية فتبقى تلك الودائع لفترة طويلة تصل لأكثر من عامين, لذلك تعتبر تلك الودائع من اهم المصادر الرئيسية التي تستخدمها المصارف للتمويل ومن خلال ذلك يمكن تحديد فجوة التمويل التي تمثل الفرق بين القروض ومعدل الودائع الاساسية وحسب المعادلة التالية.(Saunder&Cornett,2012:635).

**فجوة التمويل = معدل القروض – معدل الودائع.**

ولغرض تقليل فجوة التمويل يقوم المصرف بعملية بيع موجوداته السائلة او الاقتراض لسد تلك الفجوة فيكون كما يلي:

**نسبة فجوة التمويل = معدل القروض - معدل الودائع / مجموع الموجودات.**

أي كلما زادت فجوة التمويل كلما زادت مخاطر السيولة الا اذا كانت الموجودات السائلة قادرة على تعديل تلك الفجوة وتتمثل السيولة "النقدية والارصدة المقبوضة والاستثمارات المالية" (Tis,2018:14). ويمكن القول ان المصارف تفضل الحصول على التمويل من الودائع الثابتة كونها اكثر امان كون احتمالية سحبها ضعيفة من قبل المودعين. (Koch & Mac DonaId,2015:37)

**رابعاً: انواع مصادر التمويل:** وهي من اهم القرارات التي يتخذها المدراء الماليين هو الكيفية التي يتم تمويل المصارف بها اي تحديد المزيج الأمثل من الدين والملكية بالشكل الذي يضمن تحقيق أفضل استخدام لها, فكل من مصدر من مصادر التمويل له كلفة ومخاطرة خاصة به إن (الهيكل المالي للمصرف) هيكل التمويل هو يتكون من التمويل المقترض والتمويل الممتلك وهما يشكلان الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (Brigham& Ehrhardt ,2014:12), وتنقسم مصادر التمويل الى ثلاثة انواع وهي:

**أ- التمويل المقترض:** وينقسم الى تمويل طويل الاجل وتمويل قصير الاجل فتمثل السندات ويصل تاريخ تحصيلها الى ثلاثين سنة وهي من اهم انواع التمويل طويل الاجل بينما قصير الاجل يمثل الائتمان التجاري والمصرفي والاوراق التجارية.(الموسوي,2016: 40)

**ب- التمويل بالودائع:** يمثل التمويل بالودائع اهم مصادر اموال المصرف كونها تشكل نسبة كبيرة من اجمالي مصادر المصرف, وتقسم الى ثلاثة انواع وهي الودائع الجارية و ودائع التوفير واخيراً ودائع لأجل.(الصريفى, 2007: 83)

**ج- التمويل بالملكية:** وهو احد مصادر التمويل تتصف بكونها طويلة الاجل وتقسم الى عدة انواع واهمها (الاسهم العادية, الاسهم الممتازة, الاحتياطات, الارباح المحتجزة) فتمثل الاسهم العادية وسيلة تمويل عند بداية التأسيس وعنده الحاجة للتمويل في منتصف العمر الانتاجي للمشروع وهذا الصفة تتميز بها الاسهم العادية عن باقي مصادر التمويل بالملكية الاخرى. (الحناوي وسلطان, 1999: 307)

#### **خامساً: مخاطر التمويل:**

تواجه المصارف التجارية نوعين من المخاطر السيولة هما (مخاطر التمويل ومخاطر التداول)، فمخاطر السيولة التمويلية تحدث عندما يكون المصرف غير قادر على التعامل بكفاءة مع التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والغير المتوقعة، فإن ضعف قدرة المصارف على سداد التزاماته تجاه عملائها خلال وقت قصير او تحويل الاستحقاق يعرض المصارف لمخاطر السيولة التمويلية، وأن ابعاد مخاطر السيولة التمويلية كما يلي: (Scannella, 2016 :6)

- 1. مخاطر عدم التطابق للسيولة:** عدم التطابق بين المبالغ والاستحقاقات بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وكذلك عدم تطابق استحقاقات بين الموجودات والمطلوبات ال ينتج فقط مخاطر اسعار فائدة ولكن ينتج عنه مخاطر سيولة.
- 2. مخاطر السيولة غير المتوقعة:** قد تحتاج المصارف إلى السيولة في المستقبل أكثر مما كان متوقع بسبب حالة الطوارئ.
- 3. مخاطر السيولة عند أشعار الهامش:** يدل ارتفاع الهامش (هامش الوقاية) على انخفاض رصيد العميل بسبب الخسارة في اسواق المشتقات المالية مما يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة التمويلية عند ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة.
- 4. مخاطر السيولة في العمليات اليومية:** هي مخاطرة عدم القدرة على مواجهة السحوبات اليومية وطلبات الضمان.

### المبحث الثالث

#### الجانب العملي

#### المحور الأول

#### تحليل القيمة السوقية للمصارف التجارية.

استخدم الباحث لغرض تحليل القيمة السوقية للمصارف التجارية عينة البحث القيمة التصفوية لكونها تمثل المبلغ الصافي الذي يتم الحصول عليه في حالة اتم المصرف عمله من خلال بيع كل موجودات وسداد كافة التزاماته (بوحادة , 2012:66).

#### 1. مصرف بغداد:

الجدول رقم (2) الخاص بالقيمة الصافية لمصرف بغداد.

ت	السلسلة الزمنية	القيمة الصافية (مليون)
1	2013	69237
2	2014	95080
3	2015	30355
4	2016	-55321
5	2017	-124442
	المتوسط	25381

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية .

يتضح لنا من الجدول ان مصرف بغداد التجاري قد حقق اعلى مستوى للقيمة الصافية في عام (2014) اذ بلغت (95080) مليون دينار وتلتها في عام (2013) بمقدار (69237) مليون دينار بينما كانت ادنى قيمة صافية في عام (2017) اذ وصلت الى (-12442) مليون دينار, وهذا يدل على انخفاض سعر السهم السوقى مع ثبات القيمة الدفترية للسهم نتيجة ارتفاع السيولة النقدية لدى المصرف وعدم استثمار تلك السيولة ادى الى انخفاض ارباح المصرف ثم انخفاض القيمة السوقية له في حين بلغ متوسط القيمة الصافية (25381) مليون دينار ومن خلال مقارنة القيمة الصافية مع المتوسط اعلاه تبين القيمة الصافية للأعوام (2015,2014,2013) اعلى من المتوسط الصافي في حين كانت اقل من المتوسط في عامي (2017,2016).

#### 2. مصرف الخليج التجاري:

الجدول رقم (3) الخاص بالقيمة الصافية لمصرف الخليج التجاري.

ت	السلسلة الزمنية	القيمة الصافية (مليون)
1	2013	-16484
2	2014	24025
3	2015	-168625
4	2016	-182733
5	2017	-203887
	المتوسط	-109540

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية .

من خلال الاطلاع على البيانات المالية في الجدول رقم (3) والخاص بمصرف الخليج التجاري تبين ان اعلى قيمة صافية بلغت (24025) مليون دينار في عام (2014) بينما تمثل القيمة الصافية ادنى مستوى لها في عام (2017) بمقدار (-203887) مليون دينار والسبب في ذلك هو احتفاظ المصرف بسيولة عالية الامر الذي ادى الى انخفاض القيمة السوقية نتيجة انخفاض ربحية السهم مع ثبات القيمة الدفترية للسهم, في حين كان متوسط القيمة الصافية هو (-109540) مليون دينار وقد كانت اعوام (2014,2015,2016,2017) اعلى من المتوسط اما عام (2013) كانت اقل من المتوسط.

## المحور الثاني

### أولاً: تحليل متطلبات التمويل في المصارف التجارية عينة الدراسة.

تمثل الودائع وحجم الموجودات السائلة بالإضافة الى القروض يتم تحديد احتياجات المصارف من الاموال أي متطلبات التمويل وهي تمثل (فجوة التمويل مضافاً اليها الموجودات السائلة لدى المصارف التجارية)، أي كلما ارتفعت فجوة التمويل والموجودات السائلة سوف ترتفع متطلبات التمويل الامر الذي يؤدي الى تعرضها الى مخاطر السيولة، وكما في الجدول رقم (4) الذي يمثل متطلبات مصرفي (بغداد والخليج التجاري) عينة البحث لمتطلبات التمويل.

(جدول متطلبات التمويل لمصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري للفترة (2013-2017))

ت	السلسلة الزمنية	متطلبات التمويل لمصرف بغداد (مليون)	متطلبات التمويل لمصرف الخليج التجاري (مليون)
1	2013	411286	334050
2	2014	330960	271384
3	2015	474939	328716
4	2016	234322	243234
5	2017	207286	221716
	المتوسط	331758	279820

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية .

اظهرت النتائج اعلاه في الجدول رقم (4) الخاص بمتطلبات التمويل لكل من مصرفي (بغداد والخليج التجاري) خلال فترة الدراسة انه في عام (2015) واجه مصرف بغداد اعلى مستوى من متطلبات التمويل حيث بلغت (474939) مليون دينار، وبعدها كانت في عام (2014) بمبلغ (411286) مليون دينار وبعدها تلتها اعوام (2014,2016,2017) على التوالي وحسب متطلبات التمويل الظاهرة في الجدول اعلاه، وكذلك الحال ينطبق على مصرف الخليج بلغت اعلى متطلبات تمويل في عام (2013) بحوالي (334050) مليون دينار وادنى متطلبات تمويل في عام (2017) وقد بلغت (221716) مليون دينار، وكانت المتطلبات التمويل اعلاه موجبة فانه يدل على عدم حاجة مصرفي (بغداد والخليج التجاري) الى تمويل خارجي كون لديهما سيولة عالية لمواجهة متطلبات التمويل على الرغم من احتفاظهما بهذا المقدار من السيولة فان ذلك سوف يؤثر على ربحية المصارف اعلاه، وايضاً يظهر لنا بان مصرفي (بغداد والخليج التجاري) يحتفظان بسيولة مرتفعة فهما متجنبان لمخاطر السيولة، بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي للبلاد.

### ثانياً: تحليل (فجوة التمويل) الفرق بين معدل القروض الممنوحة ومعدل الودائع الاساسية في المصارف التجارية.

وتتمثل اهم مخاطر السيولة في عدم قدرة المصارف التجارية على توفير متطلبات التمويل التي تحتاجها المصارف، وتحدث تلك المخاطر نتيجة حدوث اضطرابات في السوق والذي يؤدي الى تقليص مصادر التمويل ولغرض تقليل تلك المخاطرة تقوم المصارف بتنويع مصادرها، ولغرض تحليل فجوة التمويل قام الباحث بتحليل البيانات المالية الخاصة بمصرفي (بغداد والخليج التجاري) لتعرف على مخاطر السيولة التي تواجه المصارف اعلاه عينة البحث.

جدول رقم (5) الخاص بفجوة التمويل للمصرفي في بغداد والخليج التجاري

ت	السلسلة الزمنية	متطلبات التمويل لمصرف بغداد(مليون)	متطلبات التمويل لمصرف الخليج التجاري(مليون)
1	2013	-1024574	-145228
2	2014	-1118674	-214377
3	2015	-558487	-113666
4	2016	-589727	-141796
5	2017	-546461	-47550
	المتوسط	-767585	-132523

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية .

يلاحظ من الجدول رقم (5) والخاص بمصرفي ( بغداد والخليج التجاري) ان اعلى فجوة تمويله لمصرف بغداد في عام (2014) ومصرف الخليج التجاري في عام (2014) وكانت المبالغ للمصرفي هي (-1118674) و(-214377) مليون دينار, وبما ان جميع المبالغ كانت سالبة لكافة اعوام الدراسة فانه يدل على انخفاض معدل القروض الممنوحة كون المصرف يتبع سياسة استئثار متحفظة بسبب العوامل السياسية والاقتصادية الغير المستقرة التي يمر بها البلد, فكلما كانت فجوة التمويل منخفضة كان ذلك دليل على ان المصارف اعلاه تحتفظ بسيولة كبيرة داخل المصارف, والذي يؤثر علي ربحية المصارف, في حين بلغ متوسط فجوة التمويل لمصرفي (بغداد والخليج التجاري) هو (-767585) و (-132523) على التوالي.

### المحور الثالث

#### تحليل مصادر التمويل من خلال.

ويشمل عملية تحليل كل مصادر التمويل المتمثلة في (تحليل نسبة التمويل بالملكية, تحليل نسبة التمويل بالأسهم العادية, تحليل نسبة التمويل بالودائع, تحليل نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة) وحسب الجدول التالي الذي اعده الباحث لمصرفي (بغداد والخليج التجاري) خلال فترة البحث.

جدول رقم (6) الخاص بتحليل مصادر التمويل لمصرفي (بغداد والخليج التجاري)

ت	السلسلة الزمنية	نسبة التمويل بالملكية (مليون)		نسبة التمويل بالودائع (مليون)		نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (مليون)	
		بغداد	الخليج	بغداد	الخليج	بغداد	الخليج
1	2013	%16.5	%39	%69.85	%48.24	%1.73	%5.77
2	2014	%16	%30	%73.62	%51.12	%1.08	%4.21
3	2015	%17.7	%30	%54.21	%46.03	%0.26	%1.16
4	2016	%23.6	%40	%62.67	%53.27	%1.96	%1.77
5	2017	%25.4	%53	%62.75	%44.06	%1.32	%3.02
	المتوسط	%19.84	%38.4	%64.62	%48.54	%1.27	%3.18

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية .

يتضح لنا من جدول رقم (6) والخاص بتحليل مصادر التمويل المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة من (2014-2017) لمصرفي (بغداد والخليج التجاري) ان اعلى كلفة نسبة تمويل بالملكية واجهة مصرف بغداد في عام (2017) حيث وصلت النسبة الى (25.4%) وتلتها في عام (2016) بنسبة وصلت الى (23.6%), ثم باقي اعوام الدراسة وصولا لعام(2014) والتي كانت تمثل ادنى نسبة تمويل اذ بلغت (16%) في حين كان متوسط نسبة التمويل بالملكية يبلغ (19.84%) أي ان مصرف بغداد كان يقلل من الاعتماد على نسبة التمويل بالملكية أي الاعتماد كان يتم من خلال الودائع والقروض.

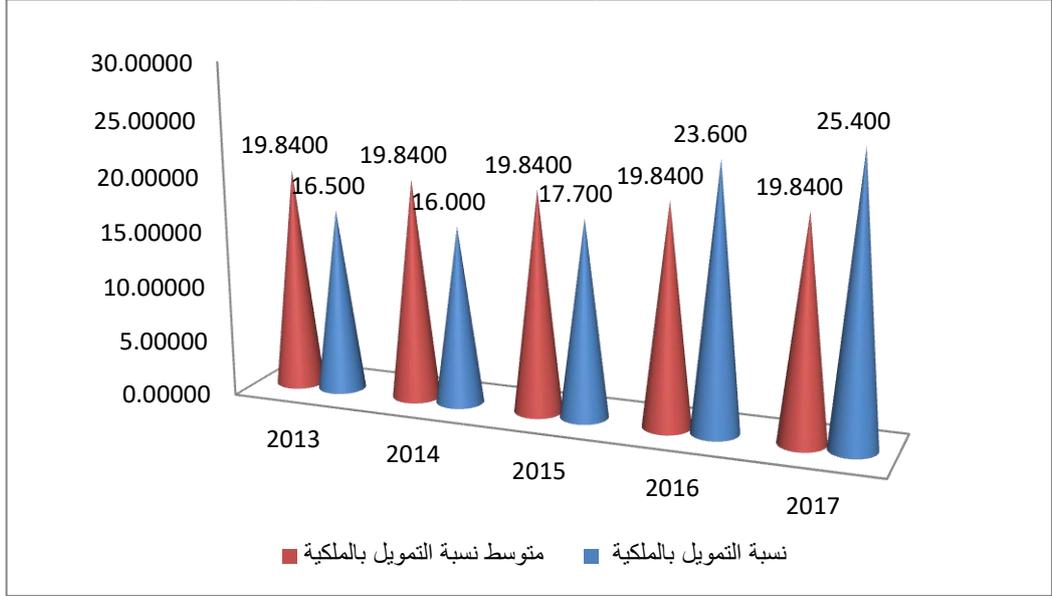
اما مصرف الخليج فقد كانت اعلى كلفة نسبة تمويل بالملكية فقد كانت (53%) في عام (2017) ثم بعدها كانت (40%) في عام(2016) بينما كانت اقل نسبة تمويل بالملكية في عامي(2014-2015) بمقدار(30%) في حين بلغ متوسط نسبة التمويل بالملكية لمصرف الخليج التجاري(38.4%) وهي مرتفعة قياساً بمصرف بغداد وذلك نتيجة انخفاض ثقة الزبائن بالمصرف نتيجة الظروف الاقتصادية السياسية التي يمر بها البلد.

اما نسبة التمويل بالودائع فيظهر لنا في الجدول اعلاه (6) ان اعلى نسبة تمويل بالودائع كانت لمصرف بغداد في عام (2014) اذ بلغت (73.62%) وهي اعلى نسبة تمويل قياساً بباقي الاعوام حيث تراوحت نسبة التمويل بالودائع بين (69.85%) و(54.21%) في حين بلغ متوسط نسبة التمويل بالودائع (64.62%) وذلك نتيجة اعتماد مصرف بغداد على نسبة التمويل بالودائع اكثر من الاعتماد على نسبة التمويل بالملكية, اما مصرف الخليج فقد بلغت اعلى نسبة تمويل له في عام(2016) بمقدار(53.27%) ويلاحظ نسبة التفاوت بين عام واخر بشكل بسيط اما ادنى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الخليج التجاري كانت في عام(44.06%) اما متوسط نسبة التمويل بالودائع فقد بلغت(48.54%) ونلاحظ ان نسبة الاعتماد على الودائع في مصرف الخليج التجاري منخفض مقارنة مع مصرف بغداد خلال فترة الدراسة. وكذلك نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الاعتماد بالتمويل على الاسهم العادية لمصرف بغداد كانت اعلى مستوى لها في عام(2017) وقد وصلت الى(22.9%) بينما كانت ادنى نسبة للتمويل بالأسهم العادية بلغت (13.7%) في عام(2014) وكان متوسط نسبة التمويل بالأسهم العادية يبلغ(17.7%), اما مصرف الخليج فقد كانت اعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية تصل الى (49.7%) في عام(2017) وادنى نسبة تمويل بالأسهم العادية كانت في عام (32%) في حين كان متوسط نسبة التمويل بالأسهم العادية هو (38.56%) ونلاحظ ان مصرف الخليج التجاري كان يعتمد بشك اكبر من مصرف بغداد على التمويل بالأسهم العادية.

اما نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة والظاهرة في الجدول رقم (6) اعلاه فقد بلغ لمصرف بغداد اعلى مستوى له في عام(2016) اذ بلغ (1.96%) بينما كان اقل نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام (2015) وقد بلغت (0.26%) اما متوسط التمويل نسبة بالأرباح المحتجزة فقد كان (1.27%), اما الخليج التجاري وصل الى اعلى مستوى تمويل بالأرباح المحتجزة في عام (2013) بمقدار(5.77%) ثم اخذ ينخفض بشكل كبير خلال الاعوام اللاحقة ليصل الى ادنى مستو في عام (2015) بحوالي (1.16%) ثم عاد ليرتفع مجدداً في عام(2017) ليصل الى (3.02%) وبمتوسط بلغ (3.18%) ونلاحظ نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة اكبر في مصرف الخليج من مصرف بغداد, وذلك حسب توجهات ادارة المصرف التي تراء في الارباح المحتجزة فكرة جيدة للحصول على تمويل بكلفة منخفضة جداً او تكاد تكون معدومة ونلاحظ من خلال تحليل مصادر التمويل عدم وجود مزيج مناسب بين كل من التمويل الممتمك والتمويل المقترض, لذا على ادارة المصارف التجارية ان تحدد نسبة مثلى للمزج بين مصادر التمويل لكي تنخفض نسبة التمويل للحد الادنى الممكن, ويمكن القول ان التمويل بالأرباح المحتجزة من افضل مصادر التمويل من وجهة نظر مجلس الادارة بدل من عملية توزيعها, والرسوم البيانية التالية توضح تحليل مصادر التمويل في المصارف التجارية عينة الدراسة.

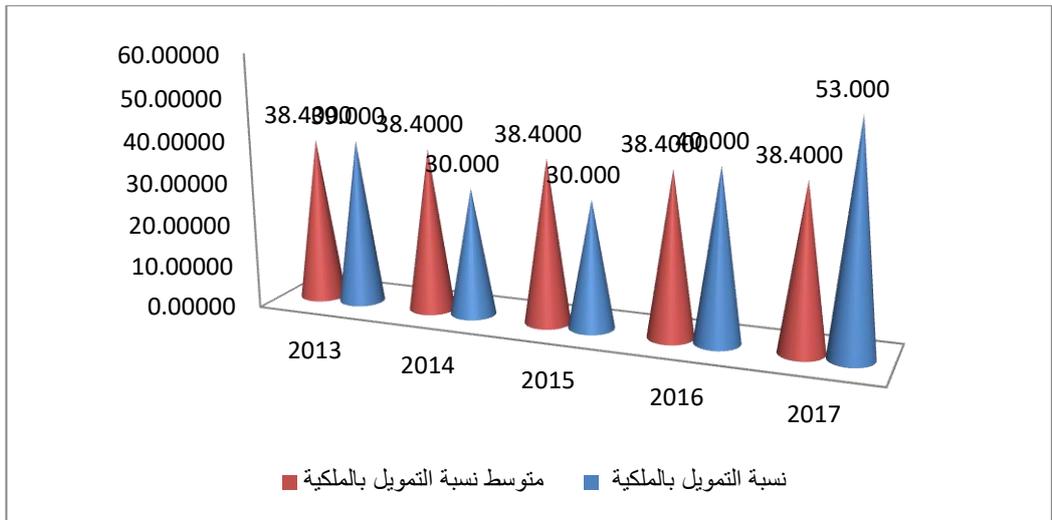
1. تحليل نسبة التمويل بالملكية لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

(مصرف بغداد) الشكل رقم (2)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

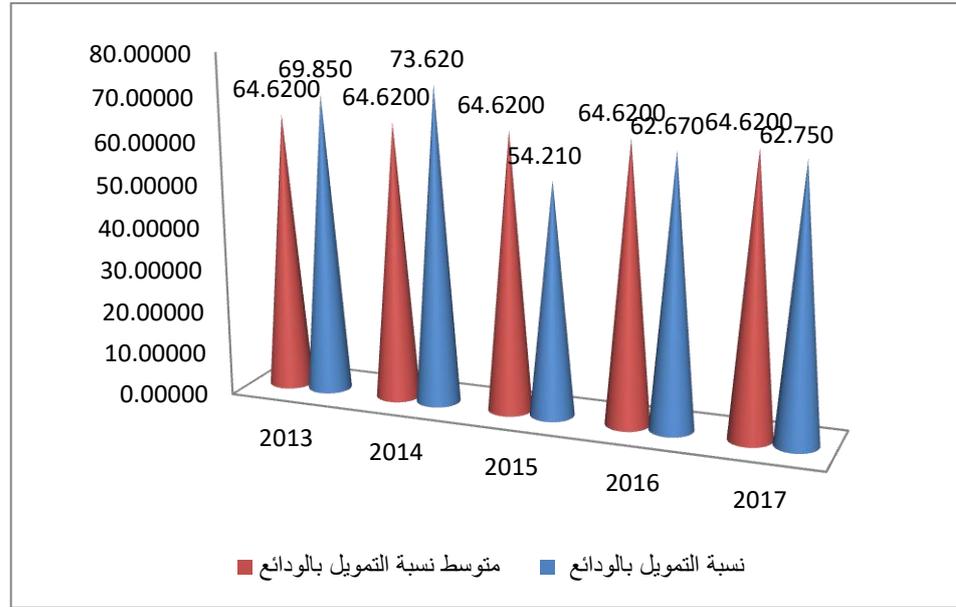
(مصرف الخليج) الشكل رقم (3)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel)

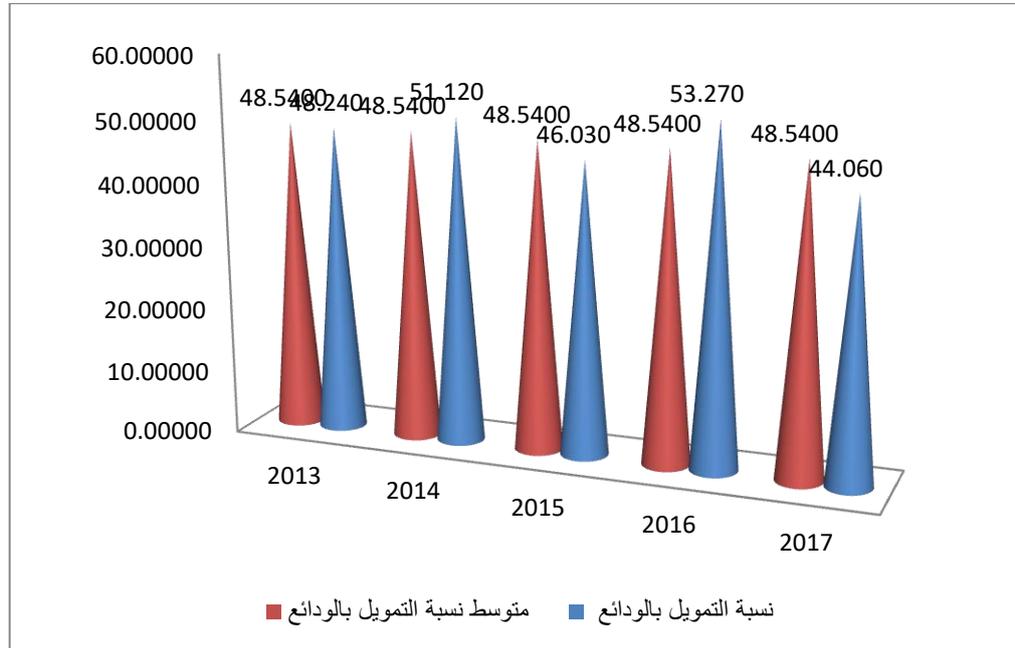
2. نسبة التمويل بالودائع لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

(مصرف بغداد) الشكل رقم (4)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

(مصرف الخليج التجاري) الشكل رقم (5)

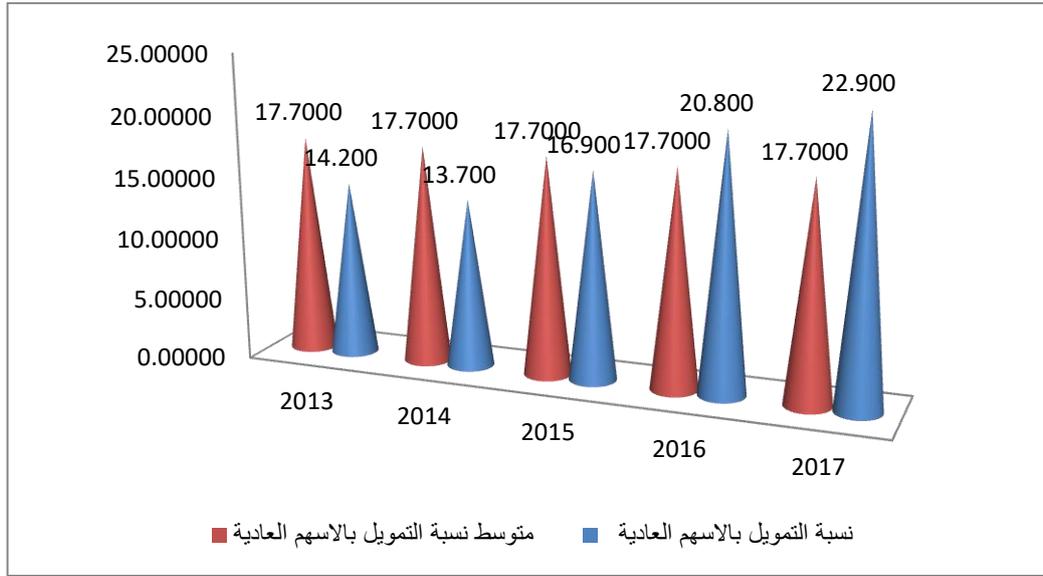


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

بحث بعنوان (( القيمة السوقية للمصارف التجارية ومدى تأثرها بمصادر التمويل ))

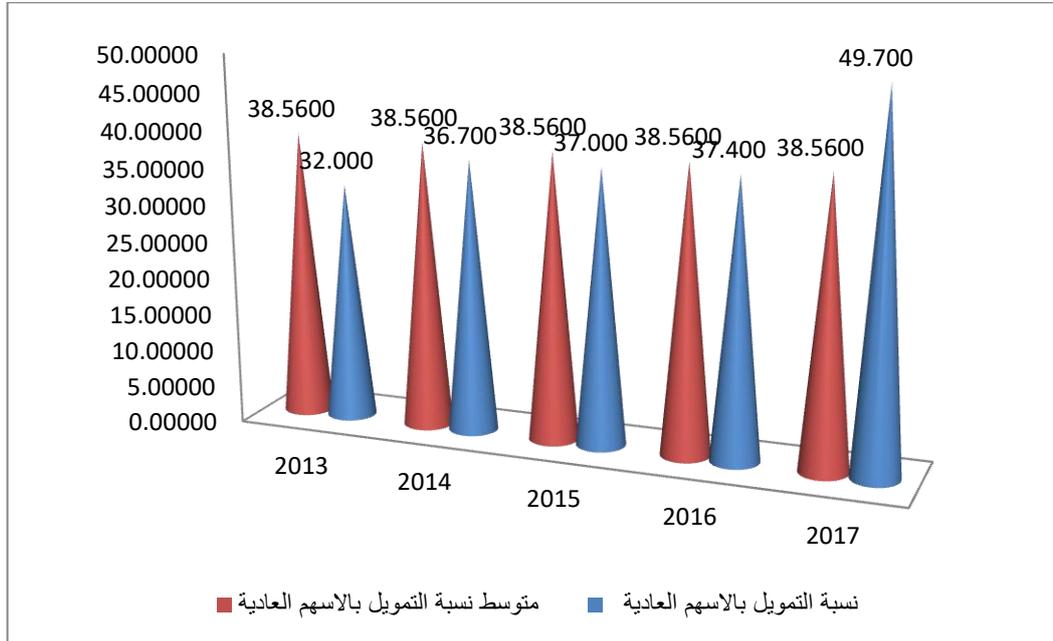
3. نسبة التمويل بالأسهم العادية لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

(مصرف بغداد) الشكل رقم (6)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

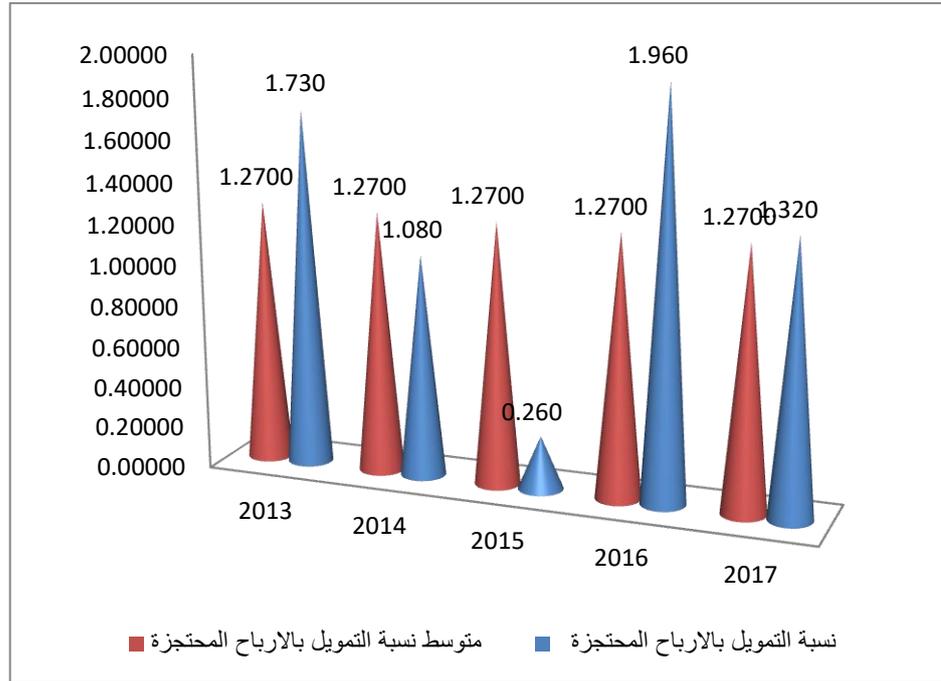
(مصرف الخليج التجاري) الشكل رقم (7)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

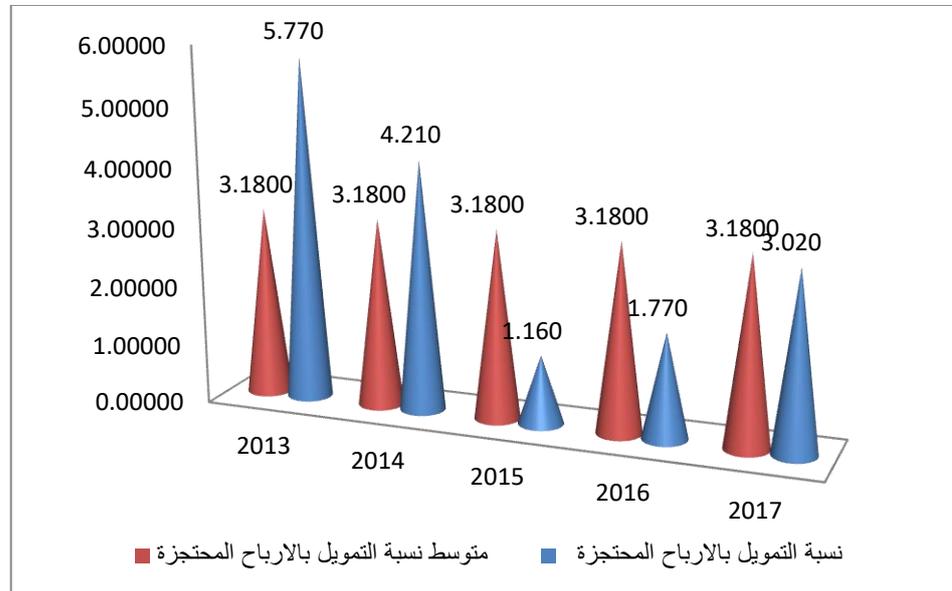
4. نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

(مصرف بغداد) الشكل رقم (8)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

(مصرف الخليج التجاري) الشكل رقم (9)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft 10 Excel).

## المبحث الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات

#### المحور الاول: الاستنتاجات:

- اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان استناداً للتحليل المالي المعزز بالرسم البياني المعد وفقاً لبرنامج (Microsoft 10 ExceI).
- 1- يلاحظ من خلال النتائج التحليل المالي ان هنالك تباين في فجوة التمويل في المصارف التجارية عينة البحث من عام لأخر, وهذا يدل على عدم وجود سياسة ثابتة لتحديد متطلبات التمويل.
  - 2- تبين ان المصارف التجارية عينة الدراسة كان اعتمادها على مصادر تمويل متنوعة وخاصة في السنوات الاخيرة اذ نلاحظ انخفاض اعتمادها على مصدر تمويل بالودائع وفي المقابل زيادة اعتمادها على التمويل بالملكية.
  - 3- نلاحظ من خلال نتائج التحليل المالي مدى التباين في القيم الصافية للمصارف التجارية عينة الدراسة اذ اخذت تنخفض بشكل تدريجي وتحولها للسالب وهذا يدل على تحقيق المصرف خسائر, أي ان القيمة السوقية اقل من القيمة الدفترية.
  - 4- انخفاض احتياجات المصارف التجارية للأموال خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع او احتفاظ معظم المصارف التجارية بسيولة عالية كونها تتبع اسلوب التحفظ في عملية الاستثمار نتيجة عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد .

#### المحور الثاني: التوصيات

- بعد التعرف على اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة لابد لنا ان نقدم مجموعة من التوصيات لكي نعالج المعوقات بعد التعرف عليها.
- 1- على ادارة المصارف التجارية الاهتمام بالعلاقة ما بين القيمة السوقية للمصارف التجارية ومصادر التمويل من خلال التعرف على متطلبات التمويل وتحديد احتياجاتها.
  - 2- توصي الدراسة ان تقوم ادارة المصارف التجارية بوضع استراتيجيات تعمل على تنوع مصادر التمويل وصولاً لمزيج امثل يدمج ما بين التمويل الممتمك والتمويل المقترض مما يؤدي الى تحقيق ارباح لها.
  - 3- نوصي بان تقوم المصارف التجارية بالاعتماد على خبراء مختصين في مجال التمويل لتحقيق مزيج مناسب من التمويل يعتمد عليه في المصارف التجارية لتوفير التمويل بتكلفة مناسبة.
  - 4- نقترح ان تحتفظ المصارف التجارية بمستوى معين من السيولة لغرض مواجهة سحبوات الزبائن وكذلك تكون متوافقة مع قوانين البنك المركزي العراقي.

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية

#### أ- الكتب :

1. الحسنوي, سالم صلال, (2016). "الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية" (الطبعة الاولى). عمان، الاردن : الدار المنهجية للنشر والطباعة.
2. المغربي, محمد الفاتح بشير. (2020). ادارة التمويل المصرفي (الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
3. كداوي, طلال. (2008). تقييم القرارات الاستثمارية (الطبعة الاولى). عمان ، الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
4. الجاوي, طلال محمود ، و محمد, فتح الله . (2017). الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية (الطبعة الاولى). عمان، الاردن : دار الايام للنشر والتوزيع.
5. العامري, محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية الحديثة", الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
6. الحناوي, محمد صالح، سلطان، إبراهيم أسماعيل، "الإدارة المالية والتمويل", الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 1999.
7. الصيرفي, محمد، "ادارة المصارف", الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

#### ب- الرسائل والاطاريح:

1. الحجله, مجد سامي. (2016). "مدى انعكاس مؤشرات الاداء المالي على اسعار الاسهم للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". جامعة دمشق كلية الادارة و الاقتصاد / قسم المصارف والتأمين دراسة مقدمة لنيل الماجستير. دمشق، سوريا.
2. الموسوي, احمد حسين احمد، "تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطر السيولة", رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016.
3. بوحادرة، عبد الكريم، "أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة : دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم", رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتسوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، 2012.

#### ج- المنشورات والدوريات:

1. علي, عباس فاضل. (2019). "ادارة الارباح في المصارف الخاصة واثرها على القيمة السوقية" / بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. المثنى ، العراق : المجلات الاكاديمية العراقية /مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 9 العدد 2.
2. الحمداني, رافعة ابراهيم ، و الجويجاني, اوس فخر الدين ايوب .(2007-2018). مجلة تنمية الرافدين المجلد 88/ العدد 29 / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل ."تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية للاسهم والسندات/ دراسة تحليلية لعينة من دول الخليج العربي". الموصل، العراق.
3. الفريجي, حيدر نعمة. (2013). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. "العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات الاسهم في البورصات الدولية". بغداد، العراق: . 38- 60 العدد 36.

### Research, journals and periodicals

1. Kumar, D. P. (2017, February 5). International Journal of Research- Granthaalayah, Vol. 5, February, India." **Impact of Earning per Share & Price Earnings Ratio on Market Price of Share**": A Study on Auto Sector in India.
2. Majanga, B. (2015). ". **The Dividend Effect on Stock Price-An Empirical Analysis of Malawi Listed Companies**", 101. Malawi: The University of Malawi-Polytechnic Malawi. E-mail: majangabyson2014@gmail.com.
3. Sharif, T., (2015). Taimur Sharif, Department of Business Administration, ALHOSN University, Abu Dhabi ,). **Analysis of Factors Affecting Share Prices: The Case of Bahrain Stock Exchange "**. Abu Dhabi.
4. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., "**Essentials of Corporate Finance**", 8th ed, McGraw-Hill, New York, 2008.
5. Watson, D. & A. Head, "**Corporate Finance: Principles & Practice**" 4th ed., UK: Pearson, 2007.
6. Saunders, Anthony, Marcia Millon Cornett;" **Financial markets and institutions**", 5th, The McGraw-Hill/Irwin, 2012.
7. Koch, Timothy W. & MacDonald, S. Scott, "**Bank Management**" 8th Ed., Mc Graw-Hill, New York, 2015.
8. Tsi, Anye Paul, "**Managing Liquidity Risk In Banks**", published Dissertation, Centria University OF Applied Sciences, 2018.
9. Brigham, E. F. & M. C. Ehrhardt, "**Financial Management: Theory and Practice**", 14th ed., Australia: Cengage, 2014.
10. Scannella, Enzo, "**Theory and regulation of liquidity risk management in banking**", University of Palermo, Vol. 19, Nos. 1/2 , 2016.